المبيدات:

جدول (30)

توزيع المبحوثين حسب النوع وفقاً للمشاكل والمعوقات التي تحول دون استخدام (المبيدات)

المورد		نسبة الرجال	نسبة النساء
المبيدات	عدم التوفر	44	56
	التحوطات	46.2	53.8
	قلة المعرفة	36.4	63.6
	القناعة	46.0	54
	المخاطر	44.4	55.6
	التأثير على التربة	37.5	62.5
	الجملة	42.4	57.6

المصدر : المسح الميداني 2004م

يعتبر استخدام المبيدات احدي العوامل التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية ولكن استخدامها يحتاج إلي كثير من التحوطات. وبالنظر إلي الجدول (30) نلاحظ أن قلة المعرفة باستخدام المبيدات تكون مشكلة بالنسبة إلي (63.6) من النساء مقابل (36.4) من الرجال.

بينما تمثل مشكلة تأثيرها علي التربة عائق إلي (62.5) من النساء مقابل (37.5) من الرجال.

الإرشاد والتدريب:

جدول (31)

توزيع المبحوثين حسب النوع وفقاً للمشاكل والمعوقات

التي تحول دون الاستفادة من برامج (الإرشاد والتدريب)

المورد		نسبة الرجال	نسبة النساء
الإرشـــــــــاد والتدريب	عدم التوفر	40	60
	الوقت الغير مناسب	52.9	47ز 1
	عدم وجود الكادر الكافي	45	55
	صعوبة الوصول	38.5	61.5
	الأمية	35	65
	الجملة	40.7	59.3

المصدر: المسح الميداني 2004

أخفقت جهود التدريب والإرشاد الزراعي في الوصول إلي الكثير من النساء المزارعات في أفريقيا ، أو تحقيق استفادتهن من هذه الخدمات بالرغم من أن المرأة هي المسئولة عن إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي. وذلك ربما أن جهود الإرشاد لم تلبي احتياجات وتطلعات صغار المزارعين رجالاً ونساء (المرأة والتنمية الزراعية – الفاو 1993).

يبين الجدول (31) معوقات الاستفادة من برامج الإرشاد والتدريب بالنسبة للنساء والرجال في مجتمع البحث. ومن الجدول نلاحظ أن قلة الكادر الإرشادي الكافي هي مشكلة بالنسبة إلي (45 %) للرجال مقابل (55%) للنساء.

تعتبر صعوبة الوصول إلي أماكن التدريب عائق بالنسبة إلي (61.5 %) من النساء مقابل
(35 %) من الرجال.
ولا شك أن الأمية هي عائق أساسي للاستفادة من برامج الإرشاد إذ يظهر الجدول أن مشكلة الأمية تؤثر علي (65 %) من النساء مقابل (35 %) من الرجال للاستفادة من برامج الإرشاد.

الدخول في التنظيمات:

جدول (32)

توزيع المبحوثين حسب النوع وفقاً للمشاكل والمعوقات التي تحول دون (الدخول في التنظيمات)

المورد		نسبة الرجال	نسبة النساء
الدخول في (التنظيمات)	العـــــــادات والتقاليد	41.3	58.7
	الاقتنـــــــاع بأهميتها	46	54.0
	نقص التدريب	37.5	62.5
	الأمية	32.2	67.8
	عدم توفر الوقت	21.7	78.3
	الجملة	35	65

المصدر : المسح الميداني 2004م

يوضح الجدول (32) إن من اكبر المعوقات للدخول في التنظيمات هو تعدد المسئوليات بالنسبة للرجال والنساء وإن كانت تزداد المشكلة بالنسبة للنساء لان وقت المرأة موزع بين مسئوليات البيت ومسئوليات المزرعة فلا يكون لها وقت كافي للمشاركة في التنظيمات. تشكل الأمية عائقاً عند معظم النساء (67.8) للدخول في التنظيمات.
تعاني (78.3) من النساء من عدم توفر الوقت الكافي للدخول في التنظيمات وهذا يرجع إلي تعدد الأدوار كما يوضح الجدول.

الدخول في إدارة المشروع:

جدول (33)

توزيع المبحوثين حسب النوع وفقاً للمشاكل والمعوقات التي تحول دون الدخول في (إدارة المشروع)

المورد		نسبة الرجال	نسبة النساء
الدخول في إدارة المشروع	الفهم السائد أن هذه الأدوار مناطة بالرجل	46	54
	عدم الرغبة	55.6	44.4
	عدم الإتاحة	43.7	56.3
	الأمية	41.2	58.8
	نقص التدريب	35.3	64.7

	أخرى/ عدم الاستقرار	100	0
	الجملة	25.4	54.6

المصدر: المسح الميداني 2004

يشير الجدول (33) أن من معوقات الدخول في إدارة المشروع الأمية عند (58.8) من النساء مقابل (41.2) من الرجال. يعتبر نقص التدريب عائق عند (64.7) من النساء مقابل (35.3) من الرجال.

من الجدول نلاحظ أن الدخول في إدارة المشروع غير متاح إلي (56.3) من النساء مقابل

(41.2) من الرجال.

تعتقد(54 %) من النساء أن الدخول في إدارة المشروع هي من مهام الرجل, بينما يعتقد (46 %) من الرجال بذلك. وهذا مؤشر للبرامج التنموية للقيام بالتدريب في مجال إدارة المشروعات.

جدول (34)

توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول التغلب على المشاكل المختلفة التي تعوق استخدام الموارد المتاحة بالمشروع:

نوع المشكلة	كيفية التغلب عليها	النسبة%
الأرض	توفير الأيدي العاملة بالتمويل	8.6
	التمويل لاستخدام الأرض	3.4
	صيانة التربة	5.1
التمويل	توفير التمويل وإتاحته	10.3

	إعطاء زمن كافي لفترة السداد	6.8
	زيادة حجم التمويل	3.4
البذور	تنوع المحاصيل	1.7
	توفر البذور	13.7
	تحسين النوعية	10.3
	زيادة الكمية	1.7
المبيدات	توفير المبيدات	5.1
	التدريب على استعمالها	6.8
	توفير الكادر المدرب	1.7
	استخدام المبيد بالمكافح	1.7
الإرشاد والتدريب	اختيار الوقت المناسب	3.4
	توفير كادر نسوي	3.4
	محو الأمية	3.4
	توفير الخدمة المطلوبة	5.1
	تكثيف التدريب	3.4
المجموع		100

المصدر: المسح الميداني 2004م

يشير الجدول (34) إلي آراء المبحوثين حول كيفية التغلب علي المشاكل المختلفة ونلاحظ من الجدول بأنه يمكن التغلب علي مشاكل الأرض بتوفير التمويل بزيادة الأيدي العاملة وذلك عن طريق إيجار العمالة مما يشير إلي قلة العمالة الخاصة باستخدام الأرض وهذا من آثار الهجرة والنزوح.

أما التمويل فتري معظم الأسر إنه يمكن التغلب علي مشاكله بتوفيره وإتاحته للرجال والنساء مع إعطاء زمن كافي لفترة السداد.

أما بالنسبة للبذور فمعظم الأسر تقترح تحسين نوعيتها مع زيادة الكمية.

أمـا بالنسـبة للمبيـدات فقـد سـبق أن أوضـحنا مـا تحتـاجه مـن تـدريب وتحوطـات لاستخدامها وبـالنظر إلـي الجـدول أعلاه نلاحـظ أن معظـم الأسر المبحوثـة تحتـاج إلـي التدريب علي كيفية استخدام المبيدات وذلك لتقليل المخاطر الناتجة من استخدامها.

لا شك أن الإرشاد والتدريب هـو الوسيلة الـتي تسـاعد علـي اسـتخدام المـوارد الإنتاجيـة الأخـرى. لـذا نلاحـظ مـن الجـدول أن مشـاكل الإرشـاد والتـدريب يمكـن أن تحـل بتـوفير الكادر النسوي المدرب . بالإضـافة إلـي اختيـار الـوقت المناسـب للتـدريب, ممـا يشـير إلـي تعدد أدوار المرأة ومهامها اليومية.

وكما ذكرنا فإن الأمية تشكل عائق أساسي في الاستفادة من خدمات الإرشاد والتـدريب فلا بد من تكثيف الاهتمام بها ضمن البرامج التدريبية.

المقترحات:

جدول (35)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب مقترحاتهم للخدمات التي يمكن تقديمها بواسطة المشروع

الخدمات المقترحة	العدد	النسبة %

خدمات تعليمية	18	11.1
خدمات صحية-مستشفى أو مركز صحي أو شفخانة	14	8.7
توفير مصدر مياه (بئر أو دونكي)	30	18.6
توفير الغاز أو الطاقة الشمسية	12	7.5
توفير وسائل الاتصال	16	9.9
توفير الكهرباء	10	6.2
الصرف الصحي والمراحيض	5	3.1
المشاغل وماكينات الخياطة	9	5.6
المواد للمباني الثابتة	4	2.5
إنشاء مراكز ثقافية	10	6.2
توفير الأدوية	3	1.9
توفير طواحين الغلال	3	1.9
توفير التمويل للصناعات الصغيرة	11	6.8
إنشاء بنوك ميسرة للنساء	2	1.2
إنشاء رياض أطفال	3	1.9
تدريب معاونات بيطريات	3	1.9
مراكز شرطة	3	1.9
أخرى * لجنةالصحة العالمية,الشئون الدينية لجنة التعليم, مجلس الآباء , شباب دحر الملاريا, لجنة التحصين.	5	3.1
المجموع	161	100

المصدر : المسح الميداني 2004م

يوضح الجدول (35) آراء المبحوثين حول الخدمات المقترح تقديمها المشروع ، وأهم ما نلاحظه من الجدول أن هنالك تعدد وتنوع في المقترحات وهذا يشير إلي تطور فهم المجتمع الريفي رجالاً ونساءً مما يدل علي المردود الإيجابي لرسالة المشروع والذي ينعكس في فهم المزارعين عن أهمية التكنولوجيا وأثرها في تغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية ووضح ذلك جلياً في مطالبتهم بتوفير الغاز والطاقة الشمسية ، توفير الكهرباء ووسائل الاتصال ، الصرف الصحي والمراحيض.....الخ.

4 - 2 المناقشة :

المقدمة:

الخصائص الشخصية للأسرة في شمال كردفان :

إن الحجم والتكوين النوعي والعمري للأسرة والتي هي محور اهتمامنا مهم جداً لتحديد القوة الاقتصادية ولمعرفة درجة الرفاهية , حيث أن الاستهلاك يختلف من عمر إلي أخر وبين الذكور والإناث.

والأسرة التي تلعب دوراً هاماً في التنمية وخاصةً في الحياة الريفية إما أن تكون نووية تشمل الأب والأم والأبناء أو أسرة ممتدة تشمل بقية الأقارب. وبالرغم من أن المجتمع الريفي مشهود له بالأسر الممتدة , لكن الدراسة قد أظهرت أن معظم الأسر موضع البحث هي أسر نووية , وهذا ربما يعزي إلي تطور المجتمع ومحاولة وجود نوع من الاستقلالية ، بالإضافة إلي توفر السكن مع قلة تكلفته وبساطته في المجتمع الريفي ، بالإضافة إلى التعاون بما يعرف بالنفير في تشييد المنزل مما يتيح لكل أسرة عمل مسكن مستقل.

بالرغم من أن المتعارف عليه أن رب الأسرة هو الرجل إلا أن الدراسات أثبتت أن المرأة هي ربة الأسرة لما يتراوح بين 40 إلي 50 % في بلدان الكاريبي ومن 30 - 60 % في بعض أجزاء إفريقيا , وذلك بسبب غياب الأزواج أو لعدم وجودهم أصلاً (الفاو 1993).

وقد وضح من هذه الدراسة أن 32.5 % من الأسر المبحوثة ترأسها النساء وذلك بسبب تزايد هجرة الرجال حيث ينزحون من قراهم إلي المدن أو إلي بلدان أخري بحثاً عن العمل. ويتوقف تأثير هذه الهجرة علي المرأة تبعاً لطول فترة غياب الزوج حيث تتحمل المرأة أعباء إضافية تثقل كاهلها , وتبعاً لتناقص عدد الرجال في المجتمع المحلي يتزايد الطلب علي العمالة النسائية مما يترتب عليه تناقص الوقت المتاح لإنجاز المهام المنزلية.

نلاحظ من البحث أن هنالك نسبة (23 %) من النساء قد تحملن مسئولية الأسرة بسبب تهرب الأزواج أو الانشغال بأسر أخري , ومن المؤكد أن هذه نسبة عالية وهذا يرجع إلي

إتكالية الرجل علي المرأة والتي تجبرها في أن تتحمل جزء كبير من مسئوليات وأعباء الأسرة , وهذا ربما يعزي إلي عدم الوعي الديني والإلمام بالحقوق الزوجية التي من أهمها الإنفاق علي الأسرة. وهذا مؤشر للبرامج التنموية للاهتمام بهذا الجانب.

تظهر الدراسة أن (79 %) من الرجال في عمر أقل من 60 سنة , بينما (92 %) من ربات الأسر هن في عمر أقل من 60 سنة وأن (8 %) فقط هن في عمر أكبر من 60 سنة. مما يؤكد وجود قوة عاملة كبيرة في مرحلة الفتوة يمكن النظر إليها من خلال البرامج التنموية. ويلاحظ أن هنالك نسبة من النساء في عمر أقل من 25 قد تحملن أعباء الأسرة ، ويرجع ذلك إلي هجرة الأزواج في عمر مبكر.

لا شك أن المعلومات عن مستوي التعليم والأمية تؤثر علي مستوي العمالة المدربة التي تستطيع مواكبة التطورات وتأثر علي الاستفادة من موارد الإنتاج سواء كانت إجراءات بنكية أو تلقي تدريب أو إرشاد أو الانضمام إلي الجمعيات أو إدارة المشروع. ولكن نلاحظ من الدراسة أن الأمية ترتفع عند الرجال والنساء وخاصة في الفئات العمرية الكبيرة ولكن تزداد عند النساء لتصل إلي (65.3) وأما عند الرجال تصل إلي (46.3%).

وقد وضح من الدراسة أن الأمية كانت عائق أساسي للمرأة للاستفادة من برامج الإرشاد والتدريب ومن التحفز للدخول في إدارة المشروع أو الانضمام إلي كثير من التنظيمات , وذلك مما يؤثر سلباً من الاستفادة من مجهودات التنمية في المنطقة.

كذلك أظهرت الدراسة أن مستوي التعليم النظامي عند النساء أقل بكثير من الرجال وخاصة في الفئات العمرية الكبيرة ، وذلك يعزي إلي عدم الاهتمام بتعليم المرأة سابقاً بالإضافة إلي ظاهرة الزواج المبكر. ولكن أظهرت الدراسة أن هنالك تحسناً في مستوى التعليم وخاصة بالنسبة للبنات وقد وضح ذلك في التعليم الثانوي والجامعي إذ تتقارب النسبة بين الرجال والنساء وهذا يشير إلي تغيير مفاهيم الناس في المجتمع الريفي وهو مؤشر تنموي إيجابي.

أما بالنسبة إلي تعليم الخلاوى فقد أظهرت الدراسة إن معظم المستفيدين من الخلاوى هم من الرجال ويلاحظ أنهم في أعمار أكبر 45 سنة. وهذا يعزي إلي أن دور الخلاوى

في تعليم البنات لم يكن معروفاً , بالرغم من الدور الذي لعبته في تنشئة الأولاد وتعليم الرجال , وذلك لان تعليم البنت لم يكن أمراً ذا بال إلا في التاريخ المعاصر.

أما بالنسبة إلي تعليم الكبار يلاحظ من الدراسة أن النساء هن الأكثر استفادةً من هذا النمط من التعليم , ولم توضح الدراسة وجود أي نسبة من الرجال. وهذا يرجع إلي اهتمام البرامج التنموية بتعليم الكبار ومحو الأمية من خلال أنشطة المراكز النسوية الاجتماعية وحرص النساء على التعلم في الفترة الأخيرة. وهو مؤشر إيجابي إلي ازدياد رغبة النساء للتعليم.

وللمقارنة بين الحالة الاجتماعية لربات وأرباب الأسر، أظهرت الدراسة أن معظم الرجال أرباب الأسر هم من المتزوجين . أما بالنسبة للنساء نلاحظ ازدياد نسبة الطلاق عند النساء وهذا ربما يعزي إلي تعدد الزوجات وعدم التزام الأزواج بالنفقة وكما إنه من إفرازات الهجرة وأثارها غياب الأزواج لفترات طويلة مما يستدعي النساء إلي طلب الطلاق.

النشاط الاقتصادي :-

أظهرت الدراسة أن النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة هو الزراعة حيث تتسم المنطقة بالزراعة التقليدية والمطرية والتي تلعب دوراً هاماً في الأمن الغذائي وقد أوضحت الدراسة هذا النشاط من خلال المحاصيل التي تزرع بواسطة الأسر المبحوثة وهي الدخن ، السمسم ، الذرة ، الفول السوداني ، اللوبيا ،الكركدي ، البطيخ ، بالإضافة إلي الخضراوات والقوار.

كذلك وضحت الدراسة وجود النشاط الحيواني بالمنطقة وقد كان المؤشر لذلك هو ملكية الأسر للحيوانات ولقد أظهرت الدراسة أن أكثر من 80% من الأسر تملك حيوانات وإن كان عدد الحيوانات المملوكة للأسرة الواحدة يعد قليلاً , ولكنه يعتبر نشاطاً لا يمكن تجاهله وذلك لأن هذه الولاية تعتبر أكثر قابلية لتربية الحيوانات وذلك لتناسب التربة فيها.

أظهرت الدراسة كذلك وجود أنشطة أخري بالمنطقة غير النشاط الزراعي والحيواني ولكن رغم قلتها فهي ليست بديلاً لهما بل هي نشاط يصاحبهما في كثير من الأحيان. وهذه الأنشطة هي التجارة والأعمال الحرة والقطاعات الحرفية كالنجارة والحدادة والقطاعات الصحية والتعليمية بالإضافة إلي الأعمال اليدوية.

أدوار النوع الاجتماعي في المنطقة:

هي - كما ذكرت - الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين في المجتمع بناءاً علي كونهم رجالاً ونساءً وهي وفقاً لإطار (موزر) تقسم إلي دور إنجابي وإنتاجي ومجتمعي وقد أوضحتها الدراسة كما يلي:-

الدور الإنجابي هو كل ما يتعلق بالأعمال المنزلية وصنع الطعام وجمع الوقود وجلب الماء بالإضافة إلي دور الحمل والولادة ومسئولية رعاية الأطفال والمسنين. فيما يخص هذا الدور فمن المتعارف عليه إنه وفي معظم الأحوال هو مسئولية البنات والنساء ولقد أكدت الدراسة علي ذلك من خلال التوزيع النوعي للأنشطة المنزلية والإنجابية , إذ أظهرت أن مساهمة النساء في هذه الأنشطة يصل إلي أكثر من 80% , ولكن أظهرت الدراسة أن هنالك مساهمة للرجل في الأنشطة المنزلية وقد وضح ذلك في مساهمته في بناء وصيانة المنزل , والتي تصل إلي 43.4 % من مجموع أنشطته المنزلية. تحتل النساء نشاط جلب الوقود والماء وإن كانت هنالك مساهمات قليلة للرجال.

أما الدور الإنتاجي مثل النشاط الزراعي والحيواني وإنتاج السلع والتجارة هو دور يقوم به الرجال والنساء في معظم المجتمعات . ولقد أظهرت الدراسة إن نسبة النساء اللائي يمارسن العمل الزراعي كمهنة رئيسية تفوق نسبة الرجال بقليل وهذا يرجع إلي عدم تنوع الأنشطة بالنسبة للنساء ومحدوديتها في المجتمع الريفي.

كما أظهرت الدراسة أن هنالك مشاركة في العمل التجاري بالنسبة للرجال والنساء وأن كانت تزداد النسبة عند الرجال. أما العمل الحرفي والمهني فيشارك فيه معظم الرجال , بينما تختص النساء في نشاط الأعمال اليدوية. يلاحظ تقارب نسبة الرجال مع نسبة النساء فيما يخص العمل الوظيفي والذي اغلبه في قطاع التعليم والصحة.

وأما الدور المجتمعي وهو دور إدارة المجتمع وهو عمل طوعي بدون أجر مثل النفير والجمعيات الخيرية والصندوق (الخته) , والذي غالباً يمارس بواسطة النساء. وهو امتداد للدور الإنجابي للحفاظ علي الموارد المحدودة ، أو هو دور سياسي مجتمعي يتمثل في الإدارة العامة ومجالس المحليات واللجان الشعبية وهو يمارس بواسطة الرجال والنساء ولكن بصورة أضعف بالنسبة للنساء. ولكن أوضحت الدراسة أن مساهمة النساء في الدور المجتمعي تصل إلي (42.9 %) بينما تصل إلي (57.1 %) عند الرجال.

الموارد المتاحة:

للقيام بالأدوار المختلفة سواء كانت إنجابية أو إنتاجية أو مجتمعية لابد من حصول الجنسين علي الموارد حتى يتاح إنجاز تلك الأدوار. إذاً هنالك احتياجات محددة يجب توفرها لإنجاز تلك المهام وقد قسم (موزر) الاحتياجات إلي احتياجات عملية تتضمن الغذاء والماء والسكن وأدوات الإنتاج والصحة والتعليم وغيرها ، أو احتياجات استراتيجية تتضمن إيجاد السبل لدعم وضع المرأة وتمكينها كالتدريب والتأهيل وتقوية عضويتها في مجالس القرى ومواضع اتخاذ القرار. بالإضافة إلي الأنشطة التي تعزز قدرات المرأة على المدى الطويل. ولا شك أن هنالك علاقة وثيقة من الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية حيث يصعب التميز بينهما أحياناً.

ويعتبر التميز بين الاحتياجات العملية والاستراتيجية مهم جداً في مرحلة تخطيط وتنفيذ المشروع التنموي كما يعتبر أيضاً إحدى الأدوات التي تساعد علي تقييم وتقويم المشروع التنموي.

وبالنظر إلي مشروع التنمية الريفية بشمال كردفان والذي اتبع منهج التنمية باعتبار النوع في كل مراحله يمكننا تقييم أثره علي الرجال والنساء في المجتمع الريفي وما أتاحه من موارد لتحسين مستوى الحياة في المنطقة. وذلك من خلال النظر في البداية إلي مستوي تحقيق الاحتياجات المرتبطة بأساسيات الحياة ومدي توفر خدماتها والتي من أهمها المسكن والماء والغذاء والوقود ....الخ.

يظل المسكن أو توفير المأوي للنساء و الأطفال هاجساً كبيراً يتطلب توفير قدر من المال والجهد والوقت. ولابد أن يتصف المأوي بالإنسانية ويقوم علي بنيات تحتية قياسية تحقق مستوىً مناسباً من الرفاهية إذا كان هنالك اتجاه تنموي لإزالة الفقر. فالحصول علي الماء النظيف ووجود الصرف الصحي كلها أجزاء أساسية تتعلق بتوفير المأوي المناسب للفقراء والتي تستحق الاهتمام من واضعي السياسات.

ولقد أظهرت الدراسة أن معظم منطقة الدراسة رجالاً ونساء يسكنون في منازل تبني بالمواد المحلية. فإذ اقتنعنا إنها تناسب طبيعة المنطقة وتوفر الحد الأدنى من المأوي إلا أنها تفتقر إلي الصرف الصحي بنسبة (45 %) وهذا يؤثر سلباً علي التنمية وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال. ولكن إذا نظرنا إلي دور المشروع في هذا المجال نلاحظ أن (30.7%) قد تغيرت مواصفات سكنهم وذلك من خلال تنفيذ برنامج الدرادر وهو إحلال المواد القشية بالمواد ثابتة.

وإذا نظرنا إلي الوقود المستخدم كأحد الاحتياجات الأساسية نجد أن الحطب والفحم كانا هما العاملان المشتركان في كل أسرة , وهذا معروف بتأثيره السلبي علي البيئة واستدامة التنمية.
وإذا نظرنا إلي أثر المشروع في هذا المجال فقد أتضح من الدراسة أن نسبة (28.1%) قد تغيرت نوع الطاقة المستخدمة عندهم من الحطب إلي الغاز وذلك من خلال مجهودات المشروع بتوزيع عدد من الأسطوانات وعدد من مواقد الكيروسين إلي الأسر, وهذا يشير إلي تغير النمط الاستهلاكي واستخدام بدائل الطاقة مما يؤثر إيجابياً علي التنمية والحفاظ علي البيئة (مفهوم التنمية المستدامة).

إن زيادة الإنتاجية مربوط بالتنمية كمفهوم للنمو الاقتصادي والذي من أهم أهدافه التغلب علي الفقر ومن أهم أساسياته المساواة في النوع فيما يختص بالحصول علي المدخلات وتوزيع العائدات . ويكشف التحليل النوعي للأرقام في عدد من الدراسات أن هنالك تدني في إنتاجية المرأة مقارنة بالرجل ، ويرجع ذلك إلي عدم سهولة حصولها علي مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا المقلل للجهد والوقت , ولكن التحليل لأرقام هذه الدراسة قد وضح إن هنالك (30 %) قد تحسنت إنتاجيتهم وترجع أسباب هذه

الزيادة عند معظم الأسر إلي عامل الإرشاد والتدريب (33.3 %) وهذا لما للإرشاد من أهمية في كيفية استخدام الحزم التقنية الأخرى كاستخدام السماد والمبيد والبذور المحسنة وغيرها.

ذكرت (22.2 %) أن سبب الزيادة في الإنتاجية هو الزراعة المبكرة , كما اخذ استخدام السماد وتوفر المطر نسبة (13.9 %) ولا شك أن هذه العوامل التي ذكرت سابقاً تتكامل مع بعضها لزيادة الإنتاج.

المشاكل والمعوقات :

أظهرت الدراسة أن هنالك عدد من المشاكل التي تحول دون استخدام الموارد التي أتاحها المشروع. وقد قامت الباحثة بتحديد هذه الموارد وتحليل المشاكل الخاصة لكل مورد علي حدة كما يلي :

الأرض :

أظهرت الدراسة أن المشاكل الخاصة بالأرض تتركز في عدم كفاية التمويل لاستخدامها واستثمارها مع عدم كفاية الأيدي العاملة , وذلك ربما يعزي إلي الهجرة والنزوح في بعض أفراد الأسر أو ربما يعزي إلي التعليم و تحول بعض الأفراد من النشاط الزراعي إلي الأنشطة الأخرى مما يقلل العمالة.

التمويل:

تتلخص مشاكل الاستفادة من التمويل كما أظهرتها الدراسة في قلته وعدم الالتزام بالسداد عند الرجال , كما تتلخص مشاكل النساء في مشكلة الوصول إلي مصادره بالإضافة إلي عدم الوعي بالإجراءات الخاصة به مما يحتاج إلي مجهودات الإرشاد.

البذور:

أوضحت الدراسة أن مشكلة البذور تتلخص في عدم كفايتها بالإضافة إلي عدم القناعة باستخدامها عند كل من الرجال والنساء مما يحتاج إلي تكثيف الإرشاد والتدريب في هذا المجال.

المبيدات :

أوضحت الدراسة بأن معظم النساء تتخوف من استخدام المبيدات وذلك لما لها من مخاطر علي الإنسان والتربة بالإضافة إلي قلة المعرفة باستخدامها.

الإرشاد والتدريب:

لا شك أن المشاكل السابقة كلها تحتاج إلي مجهودات مكثفة من الإرشاد والتدريب ولكن الدراسة أظهرت أن الأمية كانت عائق أساسي من الاستفادة من برامج الإرشاد بالإضافة إلي عدم توفر الوقت وخاصة بالنسبة للنساء.

الدخول في التنظيمات وفي إدارة المشروع:

أظهرت الدراسة أن العائق الأساسي في الانضمام للتنظيمات المختلفة ولإدارة المشروع هو الأمية والتي تعاني منها معظم النساء بالإضافة إلي بعض الرجال في مجتمع البحث مما يشير للبرامج التدريبية بتكثيف الاهتمام بهذا الجانب.

المقترحات :

أهم ما يلاحظ من المقترحات التي قدمتها المستفيدات أن هنالك نتائج إيجابية لبرامج التعبئة والتحريك التي قام بها المشروع والذي ظهرت نتائجه في إدراك مفهوم التنمية للمجتمع المحلي والذي وضح في تعدد وتنوع المقترحات المقدمة والتي يمكن أن توصل إلى تنمية حقيقية في المنطقة إذا ما تم العمل بها.

تتدرج هذه المقترحات من توفير مصادر المياه النظيفة والصرف الصحي إلي توفير مصادر الطاقة ووسائل الاتصال وتوفير الأمن ومكاتب الشرطة ثم توفير الموارد الإنتاجية وهي كلها متطلبات أساسية تحقق الرفاهية والأمن والكرامة للإنسان كان رجلاً أم امرأة مما يؤكد الفهم التنموي.

الأسلوب المناسب لتحسين مشاركة المرأة في التنمية:

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها في هذه الدراسة , استنتجت إن استخدام منهج النوع والتنمية أو التنمية باعتبار النوع له من المميزات التي تجعله منهجاً مناسباً يساعد على تحسين إشراك المرأة في التنمية كمنهج علمي سليم يتناسب مع أدوارها واحتياجاتها العملية والاستراتيجية.

ولكن مع ضرورة إشراك المرأة مع الرجل في جميع مراحل التخطيط للمشروع ابتداءاً من مرحلة تحديد المشكلة وتوجيه الأهداف حتى تصل المرأة لمواجهة مشاكلها والتمتع بالفرص والمزايا المتاحة والحصول على الموارد و إدارتها والمشاركة في اتخاذ القرارات حتى تستطيع من رفع مستوي حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

المميزات:

- أتاح هذا الأسلوب كما أوضحت الدراسة التوصل إلي معرفة الدور الحقيقي للمرأة والرجل في المجتمع المعني- من خلال توزيع الأدوار المختلفة في المنطقة وتحديد دور كل على حده ثم الوصول إلي عدم صحة الفرضية التي ترى أن المرأة إنجابية الدور.
- تم من خلاله التعرف علي المشاكل الناتجة عن النوع وتحديد الفجوة النوعية في التعليم والعمل والحصول والتحكم في موارد الإنتاج.
- أتاح التعرف على علاقات الرجل والمرأة وفهم الأسباب النوعية التي أدت للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات كفرص التعليم والحصول على الموارد ومواقع اتخاذ القرار و غيرها.
- أتاح للمرأة الإدماج في التيار الرئيسي- للتنمية وذلك من خلال وجودها في إدارة المشروع وتنظيماته وتوفير المرشدات وموارد الإنتاج المختلفة لها.
- مكن بربط مساهمات المرأة بقضايا التنمية الكبيرة كالبيئة ونقص الغذاء والطاقة وغيرها من خلال مشاركتها في كل مكونات المشروع وعدم عزها في برامج منفصلة وهامشية.

- جعل المرأة شريكاً أصيلاً وإيجابياً التنمية وليس منتفعاً سلبياً.
- راعى احتياجات النساء والرجال معاً وتصورهم للمستقبل من خلال تحديد مشاكلهم وسبل حلها.
- مكن من قياس أثر المشروع التنموي على كل نوع رجالاً ونساء داخل المجموعة والتعرف على فوارق النوع القائمة في المنطقة.

المعوقات التي تعوق استخدامه:

- حداثة هذا النموذج من التنمية وعدم توفر الكفاءات.
- قلة الوعي بمفاهيم النوع بين العاملين في البرامج التنموية ومتخذي القرار على مختلف المستويات.
- عدم توفر الرغبة و العزيمة الداعمة لتطبيقه والناتجة من عدم فهمه وعدم معرفة مزاياه.
- التخوف من بعض الألفاظ والمسميات كتمكين المرأة والتحكم بالموارد واتخاذ القرار وبعض مفاهيم النوع الأخرى والناتج من عدم فهمها وعدم توافقها مع ثقافة وقيم بعض الكوادر العاملة.
- عدم استقرار السياسات والمناخ العالمي العام والذي يؤثر سلباً على سياسات التنمية.

العوامل المؤثرة على نجاحه:

- توفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على تطبيقه.
- زيادة الوعي بمفاهيم النوع وخاصة بالنسبة لمتخذي القرار وواضعي السياسات من خلال السمنارات وورش العمل والمنتديات المختلفة.
- محاولة تبني الأسس العلمية الواضحة لمفاهيمه على جميع مراحل المشروع.
- تقوية قناعات وانطباعات صانعي القرار ومنفذي البرامج التنموية حول أهميته بتسليط الضوء علي النماذج الناجحة.
- التقييم المستمر للتجارب المختلفة وتحديد والنجاحات والإخفاقات.

- توعية وتثقيف المجتمعات بمفهومه لأنه يتطلب قدراً من الفهم الثقافي للمجتمع المحلي.

الباب الخامس

الموجز والخاتمة والتوصيات

الموجز:

تناولت الدراسة مدي تحسين مشاركة المرأة في البرامج التنموية إذا ما استخدم مفهوم النوع في التنمية أو التنمية باعتبار النوع وتمت مشاركة المستفيدين في تحديد خياراتهم التنموية, وذلك بالنظر إلي تجربة مشروع التنمية الريفية بشمال كردفان, حيث تم اختيار 8 قرى من منطقتي أم روابة وبارا.

ركزت الدراسة علي التأكيد علي دور المرأة الثلاثي في المنطقة وذلك من خلال تحليل الأدوار النوعية لأرباب الأسر وأفراد الأسر المقيمة حسب الشريحة المختارة. كما قارنت الدراسة بين أدوار النساء والرجال . قيمت الدراسة الإطار المستخدم لعملية إشراك المرأة في التنمية وهو إطار النوع والتنمية أو التنمية باعتبار النوع من حيث توفير الموارد والاحتياجات العملية التي يمكن أن تسهل حياة الرجل والمرأة وتمكنهما من القيام بأدوارهما البيولوجية , الإنتاجية والمجتمعية.

حللت الدراسة أنواع المشاكل التي تحول دون استخدام الموارد التي أتاحها المشروع بالنسبة للرجال والنساء.

استخدمت الدراسة التحليل الوصفي مستخدمةً التكرارات والنسب المئوية ثم إختبارات T test لمقارنة التباين بين الرجال والنساء من حيث توزيع الأدوار والأنشطة والموارد المتاحة للقيام بتلك الأنشطة.

توصلت الدراسة إلي الآتي:

1. إرتفاع نسبة النساء ربات الأسر- حيث وصلت إلى (33%) لأسباب متعددة أهمها الهجرة والنزوح.
2. معظم أرباب الأسر بالعينة من الشريحة المنتجة اقتصاديا (81%) إذ كانت تتراوح أعمار معظم الرجال والنساء بين (20 – 54 سنة). كذلك وجدت الدراسة أن هنالك نسبة من النساء أعمارهن أقل من 20 سنة قد تحملن أعباء أسرهن وذلك بسبب نزوح الرجال أو كبر سن رب الأسرة.
3. ضعف المستوى التعليمي وإرتفاع نسبة الأمية خاصة بين النساء حيث وصلت إلى (65%) عند النساء مقابل (46%) للرجال , لكن بلاحظ التحسنً في مستوي التعليم كلما قلت الفئة العمرية وخاصة وسط النساء مما يؤكد حرص النساء على التعليم وإهتمام الأسر بذلك في السنوات الأخيرة,
1. أثبت التحليل النوعي لأرقام الدراسة عظم الدور والمسئولية اللذين تقوم بهما المرأة الريفية في مجتمع كردفان في النشاط الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي. فهي المسئولة المباشرة عن تأمين غذاء الأسرة بجانب مسئولياتها في توفير الماء وحطب الوقود بالإضافة إلي أنشطتها الإنجابية والتنظيمية الأخرى.
2. أثبتت النتائج مساهمة النساء في دخل الأسرة بصورة مقدرة والذي يصل إلي 44%.
3. أثر غياب الزوج والنزوح والهجرة سلباً علي المرأة وذلك بزيادة الأعباء الملقاة علي كاهلها وتحملها لمسئولية الأسرة لوحدها .
4. أثبتت الدراسة إن المشروع قد أسهم في تحسين فرص الحصول على الموارد بالنسبة للنساء والرجال
5. بالرغم من أن الدراسة قد أظهرت أن الظروف المعيشية والمستوى الاجتماعي لأفراد الأسر متواضعاً من خلال النظر إلي مواصفات السكن والمستوي التعليمي

والنشاط الاقتصادي إلا أنها أثبتت أن هنالك تحسناً في مستوى السكن وفي نوع الطاقة المستخدمة وفي نوع الوقود المستخدم وفي زيادة الإنتاجية بعد المشروع.

6. أثر استخدام الحزم التقنية والخدمات الإرشادية التي وفرها المشروع علي تحسين الإنتاجية.
7. أوضحت الدراسة أن هنالك مردود إيجابي لرسالة المشروع ظهر في فهم المجتمع الريفي رجالاً ونساء لإدراك مفهوم التنمية وأهمية التكنولوجيا وأثرها في تحسين مستوى الأفراد وذلك من خلال المقترحات التي قدمت من خلال المستفيدين والتي تمكن من الوصول إلى تنمية حقيقية إذا ما تم العمل بها.

الخاتمة:

إذا توصلنا إلى أن أسلوب النوع والتنمية هو الأنسب لتحقيق التنمية المتوازنة في المجتمعات الريفية فلابد أن يراعى العاملين في مجال التنمية الريفية الفهم الصحيح لهذا المنهج على أنه لا يعني هيمنة للمرأة و لا يتعارض مع المفاهيم الإحتماعية بل هو تأصيل لهذه المفاهيم من خلال تحليل الأدوار المختلفة وتوزيع الموارد وفقاً لتلك الأدوار. وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة الوعي لمتخذي القرار ومنفذي البرامج والمجتمعات المحلية بهذا المفهوم.

التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها نوصي بالآتي لتحسين مشاركة المرأة في التنمية وتحقيق التنمية المستدامة:

- ضرورة إشراك المستفيدين رجالاً ونساء في تحديد خياراتهم التنموية منذ بداية التخطيط للمشروع وفي كل مراحله.

- ضرورة تفصيل المعلومات حسب النوع لمعرفة الأدوار المناطة بالرجل والمرأة عند التخطيط للتنمية.
- الاهتمام بإدخال المرأة في المجري الرئيسي للتنمية (Mainstream) وعدم عزلها في برامج منفصلة.
- الاهتمام بالدور الإنجابي للمرأة الريفية ومساعدتها بتقديم الخدمات الاجتماعية والمنزلية التي تساعد في توفير الوقت والاهتمام بالرعايا الصحية والبيئية لضمان استمرارية البرامج وزيادة الإنتاج الزراعي.
- الاهتمام بتوفير الموارد الإنتاجية للرجال والنساء لرفع الكفاءة الإنتاجية مع توفير وسائل الإنتاج للسكان حسب الدور الإنتاجي لكل نوع.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف وخاصة المرأة بإدخالها في مختلف قطاعات التنمية وتوفير الفرص المتكافئة للمرأة والرجل حتى يتم الاستفادة من طاقاتها في مجالات الصحة والتعليم والمجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.
- إعطاء مشكلة الأمية الأهمية اللازمة من خلال التوسع في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية بالنسبة للنساء والرجال لأنها كانت العائق الأساسي في الاستفادة من معظم البرامج التنموية المختلفة , ثم ابتداع برامج ثقافية تتناول المعلومات السياسية والقانونية والاقتصادية والدينية التي تهم كل من المرأة والرجل.
- تمكين المرأة من خلال توفير الاحتياجات الأساسية العملية والاستراتيجية التي تدعم مشاركتها في التنمية وزيادة تمثيلها في المواقع القيادية التي تتطلب اتخاذ القرارات ابتداءاً من المستويات العليا إلى المستويات المحلية من أجل تمكينها.
- زيادة الوعي بمفاهيم النوع وخاصة بالنسبة لمتخذي القرار وواضعي السياسات ومحاولة إشراك أكبر عدد من الرجال في ورش عمل موضوعات النوع .
- تسليط الضوء على التجارب الناجحة المطبقة لمنهج النوع والتنمية من خلال ورش العمل وتحديد المزايا والعيوب.
- على مشروع التنمية الريفية بشمال كردفان إتاحة الفرصة لمخططي البرامج التنموية زيارة المشروع و الوقوف على تجربته وتقييمها مع مراعاة إدخال مؤشرات النوع الاجتماعي في المتابعة والتقييم.

- تبادل الخبرات بين المشاريع والمنظمات والتي لها تجارب في هذا النمط من التنمية والاستفادة من النجاحات وتخطي السلبيات.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى واختيار ما هو مناسب للسودان.

توصية لدراسات مستقبلية:

- دور الإرشاد الزراعي في التخطيط بالمشاركة والتنمية باعتبار النوع.
- دور تطبيق منهجي المشاركة والتنمية باعتبار النوع في تحقيق الاستقرار والسلام من أجل تنمية مستدامة.

13-11 المراجع:

المراجع العربية:

1-أحمد مالك أبو سن , الإطار العملي لتنمية المرأة , مركز الجندر والبحوث والتدريب. (2000م)

2- إدارة المرأة والتنمية الزراعية, وزارة الزراعة , المطبوعات والوثائق الآتية:

- الدراسة القطرية حول دور التنظيمات النسوية ومجالات عملها في تطوير المرأة الريفية, وزارة الزراعة بالتعاون مع المنظمة العربية.(1997)
- تقرير عن دور المرأة في التنمية الزراعية , وزارة الزراعة.(1989)
- مراجعة المناهج والمواد التدريبية من منظور النوع الاجتماعي.2002م
- ورشة عمل تدريبية في مجال مؤشرات إدماج النوع الاجتماعي في المتابعة والتقييم.(2003م)
- خطة العمل الإقليمية للنهوض بالمرأة العربية حتى 2005م
- تقارير الأداء وخطط العمل السنوية لإدارة المرأة والتنمية الزراعية

3- إخلاص عيسى- وضع المرأة بولاية شمال كردفان وآفاق تنمية المرأة بالولاية.(1996)

4- الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-20002)

5- د. آمنة الصادق بدري وأ. لينا عالم , دور المرأة في عملية صنع القرار في القطاع الرسمي, ورشة عمل , أكاديمية السودان للعلوم الإدارية (2000)

6- د. أمنة بدري وسلمى نجيب , آليات المرأة والتنمية , تجربة الإقليم الأفريقي , ورشة عمل آليات المشاركة النسوية في السودان المشاركة النسوية التجاد العام للمرأة السودانية (1995)

7- أوراق ورشة عمل السياسات والإستراتيجيات (1989) وزارة الزراعة.

8- أوراق المؤتمر التحضيري لمؤتمر المرأة العالمي الرابع بكين (1989)

9- إقبال محمد أحمد حجر,أثر السياسات على دور المرأة في التنمية الزراعية بمشروع الجزيرة, ورشة عمل السياسات ودورها في تنمية المرأة , وزارة الزراعة (1996)

10- أ. - بلقيس بدرى, الدليل التدريبي للتخطيط الواعي بالنوع , معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية.(2003)

11- د.محمد أحمد داني , دور المرأة في عملية صنع القرار , ورشة عمل , أكاديمية السودان للعلوم الإدارية.(2000م)

12- محجوبة محمد صالح, تشريعات العمل المتعلقة بالمرأة العاملة في السودان ورقة مقدمة للمؤتمر التحضيري القومي لمؤتمر المرأة الرابع(1995م)

13- دليل الإرشاد – النوع والتنمية_الإدارة العامة للإرشاد الزراعي بالتعاون مع مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان (إيفاد) (2001م)

14 دليل تدريب المجتمع المحلي, إدماج النوع الاجتماعي في لتنمية المجتمعية, مركز الدراسات الإنمائية بالتعاونإيفاد ,(2003م)

15- الخضر- محمد أحمد الحسن , دور مركز تنمية المجتمع في تنمية المرأة ونشر- التعليم , الندوة القومية لتعليم الفتيات والنساء في السودان(1996) – قاعة الشارقة

16-د. عائشة الكارب وإدارة المرأة والتنمية الزراعية, وضع المرأة في القطاع الزراعي (1995م)

17- د. حسن عثمان العوض وأستاذ عبد الرحمن خضر- عثمان دليل تجويد العمليات الفلاحية للمحاصيل الحقلية بولاية شمال كردفان (2001)

18- سهام مختار, التقرير الختامي لأداء قسم تنمية المرأة , مشروع التنمية الريفية بجبال النوبة (1991)

19- صفاء العاقب , وفاء عبد العزيز , إلهام عبد الحميد, المرأة في القطاع غير المنظم , ورشة عمل حول المرأة في القطاع غير المنظم , قاعة الشارقة(1993)

20- فاطمة إسماعيل وميمونة أمين- , مؤشرات إدماج النوع الاجتماعي في المتابعة والتقييم ، ورشة عمل تدريبية – وزارة الزراعة (2003م)

21- فاطمة إسماعيل علي, دور المرأة في التنمية الريفية في السودان , إدارة المرأة والتنمية الزراعية (1996)

22- د. فتحي سيد احمد , أثر اتفاقية القات على دور المرأة في التنمية(2001م)

23- تقرير عن حملة التنشيط والتوعية في شمال كردفان, مجموعة المبادرة التنموية (2003م)

24- تقرير ورشة عمل بناء المعرفة حول موضوعات النوع والاستجابات المتوقعة والإستراتيجيات), جنوب كردفان (2003م)

25- عابدة أحمد عبد الله , منهج التدريب في مجال التنمية باعتبار النوع (1998م) شمال كردفان.

26- د. ليلان معوض , مدخل إلى مفهوم الجندر, مركز الأبحاث والتدريب حول التنمية في المشرق والمغرب العربي (2001م)

27- مؤتمر الغذاء العالمي وقضايا النوع– قاعة الشارقة / برنامج المرأة والتنمية بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبرت. (1996م)

28- وداد عبد الرحمن ، البعد النوعي في التخطيط التنموي،ورشة عمل لبعد النوعي في العولمة ، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية بالتعاون مع فريدريش ايبرت (2001م)

المراجع الإنجليزية:

1- Dorathy ,Hamada ,Gender analysis workshop, (1996)

2- North Kordofan Rural Development Project (2002) Progress Report.

3- North Kordofan Rural Development Project Document .

4- E.Adams, Agric. Extension In Developing Countries. .

5- March. C Symith I Mu khopad (1999)
AGuide To Gender Analysis Framework Oxfam-Oxford.

الملاحق